

## كرامي يعرض مع وفد عمال غب الطلب في مياه الشمال مرسوم تسوية أوضاعهم

استقبل الوزير السابق فيصل عمر كرامي في طرابلس، وفداً من لجنة عمال غب الطلب في مؤسسة مياه لبنان الشمالي. وجرى البحث في مرسوم تسوية أوضاع عمال غب الطلب في المؤسسة، والمطلوبة اللاحقة بهم. وتحدث باسم الوفد ربيع قدورة ومحمد باكير، فأوضح قدورة أنّ «مرسوم التثبيت صدر سنة 2013 في عهد حكومة الرئيس نجيب

ميقاتي، التي كان كرامي أحد أعضائها، وتم في حينه تسوية أوضاع الإجراء والمتعاقدين في مصلحة مياه لبنان الشمالي باستثناء عمال غب الطلب الذين لم يشملهم التثبيت، كون المرسوم موجود في وزارة الطاقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر». وقال باكير: «إنّ معلومتنا تفيد بأنّ نية وزارة الطاقة إصدار مرسوم يشمل كل لبنان، مع العلم أنّ كل مؤسسات المياه مستقلة في كل

## اتحاد المصارف العربية يُطلق موسوعة التشريعات والقوانين برعاية نقيب المحامين



بعد التثبيت الوطني ونشيد النقابة، وقدم غازوري للاحتفال.

تمّ تحديث رئيس لجنة الدراسات والشؤون المصرفية في نقابة المحامين المحامي بول مرقس الذي أشار إلى أنّ «الموسوعة التي أعدها اتحاد المصارف العربية تتضمن القوانين العربية وكل التشريعات من مراسيم وقرارات وقرارات ملكية على نحو مكرّم ويمكن الركون إليها للتعرف على أي موضوع ضمن اختصاصها في أي بلد عربي بشكل مفارن».

ولفت إلى أنّ «الدافع لوضع الموسوعة هو انتشار المصارف اللبنانية في الدول العربية والعالم، من هنا أهمية معرفتنا بالقوانين حيث تعمل هذه المصارف، لا سيما في ضوء تعميم مصرف لبنان على المصارف ضرورة التزام قوانين الدول التي تعمل فيها».

وقال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، من جهته: «الموسوعة هي أول موسوعة مصرفية قانونية في عالمنا العربي وتوفّر التشريعات المصرفية العربية، وتشمل القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمصرف والمالي وأسواق رأس المال، وهيئة الأوراق المالية والبنوك المركزية والتأمين الصادرة عنها وعن الحكومات والبنوك متاحة لأي باحث أو قانوني أو محام أو قاض أو مستثمر أو مصرفي، وترصد نقاط التعارض والاختلاف بين الأنظمة والقوانين المصرفية العربية».

وأوضح أنها «متوافرة في إطار ورقي من 23 جزءاً وتصفح الكتروني يعمل بنظام (23 CD's Flipping) وموقع الكتروني بالموسوعة مع

برنامج متطور للبحث واستخراج المعلومات التي يتمّ تحديثها بشكل دوري (User Name Password) وتطبيق (Mobile Application) يتمّ تحميله على الهواتف الذكية (App Store Android) (User Name Password)».

وأكد «إيمان الاتحاد بتحديد الجسم القضائي اللبناني، وهو النظام الذي يشكل خط الدفاع الأول عن سيادة لبنان، وحقوق الإنسان، والحريات الاقتصادية والاجتماعية، فإذا انهارت الثغرات والقيم والأخلاق والمؤسسات والدولة».

كما أكد «الإيمان بتحديد القطاع المصرفي اللبناني، لأنه القطاع الاقتصادي الأهمّ والمتيقن اللبناني الذي يعتبر أساس الاقتصاد اللبناني وعموده الفقري، فإذا انهار انهار الاقتصاد، ولهذا تبادعت خيرة على الإنسان والأرض والكنية»، منوهاً «بحكمة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة الذي أشادت بسياساته الرصينة دول العالم كافة». وقال الهاشم: «إنّ اتحاد المصارف العربية هو السند الأساس للعمل العربي المشترك عبر تعزيز التعاون المصرفي العربي وتطوير العمل المالي التوليبي خدمة لمجتمعنا العربي، كما بات مرجعاً للمجتمع المصرفي العالمي من خلال تبادل الخبرات والتدريب في المجالات المصرفية، ويلعب دوراً حيويًا

## وزارة العمل: سنتخذ التدابير اللازمة لحماية اليد العاملة اللبنانية

أعلنت وزارة العمل، في بيان، أنها «تلقت طلبات تتشاور من جمعيات دولية عاملة في لبنان وهي جمعية الإغاثة الدولية لـ 103 إجراء، وشركة المرافق والخدمات (أوسكو) المتقاعد من كهرباء لبنان لـ 590 إجراء، ومعلم أوتار لـ 100 إجراء بحجة تردي الوضع الاقتصادي، كذلك أقدمت شركة أميرال وجنس على صرف طيارين لبنانيين ومساعد طيار لبناني، وقد تمت عمليات الصرف قبل إنهاء التشاور مع الوزارة بمقتضى المادة 50 فقرة «او» من قانون العمل».

ولفت البيان إلى أنّ الوزارة «تلقت الأسبوع الماضي طلبات من جمعية إنقاذ الطفل الدولية، ومجلس اللاجئين الدائم في لبنان يشيران فيها إلى رغبتهما بالاستغناء عن قسم كبير من العاملين اللبنانيين لديهم لأسباب غير مبررة، حيث صرفت الجمعية المذكورة 280 عاملاً لبنانياً من أصل 585 عاملاً، وصرف مجلس اللاجئين الدائم 386 عاملاً لبنانياً من أصل 728 عاملاً لبنانياً، فيما أبقى على العمال الأجانب».

وأشار إلى «أنّ عمليات الصرف طالت أيضاً القطاع الفندقي حيث أقدمت إدارة فندق «كورال بيروت» - الحمر على صرف تسعة إجراء لبنانيين، ورغم طلبها إجراء التشاور على أساس المادة «50»، لم تلتزم إدارة الفندق بموجباتها القانونية وفق هذه المادة لإعطاء المصروفين حقوقهم».

وحتمّ البيان بتأكيد «أنّ وزارة العمل إذ تأسف لهذا النهج المعتمد في عمليات الصرف للعمال اللبنانيين واستبدالهم بالأجانب وتحديد اليد العاملة السورية، التي باتت تشكل أكثرية العاملين في سوق العمل اللبناني، فإنّها تؤكد المضي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة من منطلق حرصها على المحافظة على اليد العاملة اللبنانية، وهي نتية هذه الجمعيات إلى خطورة ما أقدمت عليه في هذا السياق، حيث لا يمكنها التغاضي عن هذا التصرف الذي يتنافى مع أهداف هذه الجمعيات في الإغاثة والإغاثة والرعاية الاجتماعية، وهي ستضطر لاتخاذ التدابير القانونية اللازمة لحماية اليد العاملة اللبنانية».

## رئيس بلدية بعلبك يبحث أوضاع تجار المدينة



القليس مجتمعاً إلى التجار

التقى رئيس بلدية بعلبك العميد حسين قليس بحضور نائب رئيس البلدية مصطفى صلح ورئيس لجنة التجار في البلدية حسين شرف الدين وعضو المجلس البلدي علي فياض ياغي ويوش الرفاعي، عدداً من تجار المدينة، حيث جرى البحث في المشاكل التي تواجه التجار. وأكد قليس «حرص البلدية على مصلحة التجار، وأهمية التواصل الدائم والمباشر معهم لمعرفة ودراسة العراقيل التي تواجههم عن قرب، وإيجاد حلول لها لعدم تفاقمها بما يتناسب ومصالحهم».

## البناء

## حرب يحوّل 22 مليار ليرة لصالح البلديات

وقع وزير الاتصالات بطرس حرب قراراً حمل الرقم 2606 تاريخ 15 حزيران 2016 قضى بتحويل 21.600.000.000 ليرة لبنانية (واحد وعشرون ملياراً و600 مليون) لصالح البلديات والصندوق البلدي المستقل، وهو كناية عن مستحقات البلديات والصندوق البلدي المستقل عن القيمة المضافة في كل المناطق اللبنانية من عائدات الهاتف الثابت المستحقة عن الفصلين الثالث والرابع من العام 2015.

## نقابة الصرافين تطالب القوى الأمنية بتعزيز إجراءاتها للحد من الاعتداءات

طالبت نقابة الصرافين في لبنان، في بيان أمس، «القوى العسكرية والأمنية والبلدية بتشديد الرقابة وتعزيز إجراءاتها أمام محلات الصيرفة والإحياء المخيطة بها وذلك للحد من عمليات السرقة والاعتداء التي تطال الصرافين وتسلبهم رزقهم ولقمة عيشهم وتودي بهم أحياناً». ولفتت النقابة إلى «وجود عصايات تتنقل بين المحافظات والمدن الرئيسية تستهدف القطاع المصرفي وأبناءه وذلك في عمليات منمطة، آخرها شملت الصيرفي ميغو فيلزيان في أنطلياس».

من جهة ثانية، استنكرت النقابة تفجير بنك «لبنان والمهجر» معتبرة «أنّ المستهدف من هذه العملية الظالمة القطاع المالي برمته، التي تشكّل النقابة دعامة أساسية فيه»، ودعت إلى «مزيد من العقلانية والتبصر في كيفية المواجهة وعلى كل المستويات بما يؤدي إلى تعزيز وحدة اللبنانيين والتمسك بصيغتهم النموذجية التي هي موضع استهداف وتخريب».

## لقاء في صور حول تطوير معمل فرز النفايات في عين بعال



تمّ في مقر اتحاد بلديات قضاء صور، وتحت عنوان دراسة الأثر البيئي لتطوير معمل فرز النفايات المنزلية في عين بعال، مناقشة وعرض للدراسة التي قدمتها شركة «جيوفلنت» ممثلة بمديرها العام المهندس خليل الزين، وفي حضور رئيس الاتحاد عبد المحسن الحسيني، رئيس بلدية صور حسن دبيق، رئيس المكتب الفني جلال عبد علي، ممثل البنك الدولي فادي الرياشي، نضال شبيب عن مجلس الإنماء والإعمار، ممثلين عن وزارة التنمية الإدارية وجمعيات دولية ومحلية ذات صلة وعدد من رؤساء البلديات. وشكر الحسيني «كل الذين ساهموا في إعداد المشروع»، منوهاً بـ«دور البنك الدولي الذي سيمول مشروع التطوير لمعمل فرز النفايات في عين بعال والبالغة حوالي 2 مليون دولار أمريكي».

## اللوبى الاقتصادي العالمي في الصين

زار وفد من اللوبي الاقتصادي العالمي جمهورية الصين الشعبية، ضمّ مؤسس اللوبي الدكتور علي المصري والدكتور عبير فرح برفاقهم ما يزيد عن مئة وستين عضواً من سيدات ورجال الأعمال من لبنان والوطن العربي. قدم اللوبي لكافة المشاركين من خلاله بالتعاون مع شركة ميرونتال إنترناشيونال والمجلس العربي الإفريقي الصيني للتكامل والتنمية لإقامة لمدة أسبوع مجاناً مع التنقلات والقطار والغذاء والمشاء حيث زاروا ما يزيد عن سبع مقاطعات صينية من ضمنها سوزو، إيبوو، هانزو وغيرهم.

تخلّ الزيارة مؤتمر اقتصادي ضمّ ضم ما يزيد عن ألفي زائر من مختلف الوطن العربي وأفريقيا، وضم لقاءات وزيارات مع المصانع والشركات الصينية ووقع العديد من المشاركين من خلال اللوبي على وكالات وعقود تجارية وصناعية وتكلت الزيارة بالنجاح. خلوة تضمنت بحث العلاقات الثنائية بين لبنان والصين وإمكان زيادة التعاون الاقتصادي المشترك وتم الاتفاق على دعوة مئة سيدة ورجل أعمال كل ثلاثة أشهر إلى الصين للتعاون الاقتصادي، في حضور رئيس اتحاد رجال الأعمال العربي الإفريقي الصيني الدكتور رأفت الليثي الذي أكد أنه سيقدم «الضمانة التامة من خلال الاتحاد واللوبى معاً».



## مواعيد

يقعد سفير فرنسا في لبنان إيمانويل بون مؤتمراً صحافياً اليوم في تلفريك جنوية، في حضور المدير العام ورئيس مجلس إدارة الشركة اللبنانية للتلفريك جو بولس، لمناسبة إطلاق الشركة بين المركز الفرنسي في جنوية والشركة اللبنانية للتلفريك. نقطة التجمع هي محطة إنطلاق التلفريك في المعاملتين عند العاشرة والنصف من قبل الظهر. وسوف يعقد المؤتمر الصحافي عند نقطة وصول التلفريك في حريصا عند الحادية عشرة من قبل الظهر.

وستعرض المناخلات المسارين التربويين المخصصين لمواكبة جمهور الزوار من الشباب لدى زيارة التلفريك. فسيفكو بمتناول هؤلاء الزوار، الوافدين على نحو فردي أو في إطار زهرة مدرسية، كتيبان يجب إكمالهما باللغة الفرنسية، من شأنهما أن يساعدهم على تحقيق فهم أفضل للنواحي التراثية والتاريخية والتقنية والبيئية لتلفريك جنوية.

## من يحمي المزارع اللبناني؟



أين هم المسؤولون؟ أنا مزارع معدوم مادياً وصحياً لَمَذا لا تَقف الدولة إلى جانبي وبِقِية المزارعين وهم بالألاف ويحتاجون إلى المساعدة؟ نحتاج إلى الأدوية الزراعية كل عام والوعود تنهال علينا من الوزارة و«عالوعد يا كُون»، إلى أين تذهب هذه الأدوية؟ بالطبع إلى المحظوظين والمنتفعين من كبار التجار.

يقول أحمد: اليوم موسم الحمص التركي الأخضر أجول القرى والبلدات وأبيع ما أمكن من هذه الباقات لكي لا أحتاج أحداً. فالإقبال على منتوجاتنا كبير لأننا لا نستعمل أي مواد كيميائية.

ويضيف: الأمور صعبة ولا تُطاق رغم ظروفنا الصحية السيئة أضطر إلى البيع الجوال في القرى. المزارع عبد الهادي يشبه الألاف من أبناء وطني الذين يعانون من مشاكل ومتاعب هذه الحياة يعملون بما تيسر من أجل لقمة العيش في ظل دولة لا تحميهم. دولة قوية على الفقراء فقط. هؤلاء يكون حسابهم عسيراً وعقابهم بلا حدود من دفع غرامات وفواتير وضرائب وغير ذلك، أما الأغنياء أصحاب الشان والسلطان والطبقات المدعومة والمشمولة يعطف هذا المسؤول أو ذاك فهم فوق الشبهات وأسمى من أن يدفعوا المتواجبات عليهم لهذه الدولة العليبة.

في الختام، نحن في زمن أصبحنا كلنا عبد الهادي، الغني أصبح غنياً بامتياز أما الفقير فقد أصبح «معدوماً بامتياز»، بسبب تردّي الحالة الاقتصادية في لبنان ونفسي الغلاء والفقر والعوز والغش والسمسرات وارتفاع الأسعار. فالأين نحن ذاهبون وماذا بعد؟

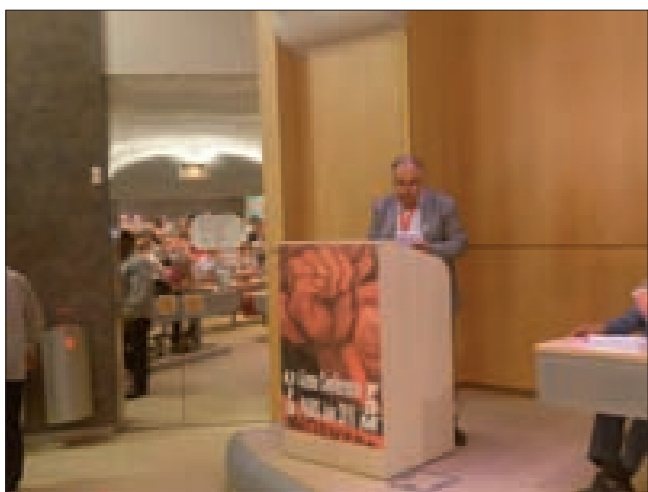
## لجنة الدفاع عن المستأجرين: لسحب القانون الأسود من التداول وإقرار قانون عادل ومتوازن

خطأ جسيم تضمنه حكم صادر عن أحد القضاة ما استدعى تدخلها لوقف تنفيذه، وإذ يستمر مجلس القضاء الأعلى في تطبيقه محاولات جعل القانون نافذاً بقوة الأمر الواقع، من خلال السماح لبعض القضاة بإصدار الأحكام استثنائياً لمصلحة الملاكين وممارسة الإحتياد في تفسير المواد والتلاعب بحقوق المستأجرين دون حساب أو رقيب، كما حصل مؤخراً في الحكم الذي صدر عن إحدى محاكم الاستئناف، كل ذلك يشكل تجاوزاً فاضحاً لحقوق المستأجرين ويشوه دور القضاء ويسيء إليه من قبل من هم مكلفين بتحقيق العدالة وضمان المساواة بين المواطنين أمام القانون».

وجذبت اللجنة «رُفصها للقانون الأسود ولكل محاولات تطبيقه وجعله نافذاً بقوة الأمر الواقع، عبر الاستقواء بالأحكام الاستثنائية المستهجنة والمفيرة للريبة والشكوك، التي يصدرها بعض القضاة، الذين يتحملون المسؤولية عن تشويه دور القضاء»، وأضعة «تلك الأحكام أمام الرأي العام». كما طالبت «مجلس القضاء الأعلى بمعالجة الأمر ووضع حد لتلك الأحكام المنحازة»، ومجلس النواب «بالإسراع بالعمل على سحب القانون الأسود من التداول وتحمل مسؤولياته من خلال إصدار قانون عادل ومتوازن يرفع الغبن عن المالكين ويصون الحقوق المكتسبة للمستأجرين ويضمن لهم حق السكن اللائق».

ودانت اللجنة «استمرار حملات التحريض والحقد والكراهية التي لا يتوانى بعض المنحازين للملاكين عن ممارستها بداب، والتي يشكل مضمون أحد المسلمات التفريضية التي يبث خلال شهر رمضان، نموذجاً عنها من خلال استهداف الإساءة المباشرة للمستأجرين القدامي، وتشويه صورتهم أمام الرأي العام وهم بغالبيتهم من كبار السن والمتقاعدين والأرامل».

## الاتحاد الوطني للنقابات يشارك في مؤتمر الزراعة والأغذية في فرنسا



عبدالله متحدثاً خلال المؤتمر

وذلك بسبب أنّ غالبية الاتحادات والنقابات تابعة للحكومات وتعمل تحت إمرتها ولم تكن يوماً هي المدافع الحقيقي عن حقوق العمال. ومن المؤسف ما حصل بالتحديد مع

أشارت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، في بيان، إلى أنّ «رئيس المجلس الدستوري القاضي عصام سليمان أضاف تعليقات أساسية تتعلق بعدم قابلية قانون الإيجارات المعطل للتطبيق، وذلك عندما شرح بشكل واضح وصريح مضمون وخلفية قرار المجلس المتعلقة بالقانون المذكور، خلال مقابلة مع إذاعة صوت لبنان ضمن برنامج نقطة العالسطر بتاريخ 2016/6/9، حيث أشار إلى أنّ القرار صدر قبل ستة أشهر من التاريخ المفترض لوضع القانون موضع التطبيق، وهي فترة كانت كافية لاتخاذ مجلس النواب للتحفظ على وضع القانون، على ضوء قرار المجلس الدستوري الذي أبطل مواد أساسية من مخالفة للدستور، ودراسة توجيهاته التي تشدّد على ضمان حقّ السكن للمستأجرين الذي يتمتع بقوة دستورية، ما يعني أنّ القانون تمت إعادته إلى مجلس النواب الذي له وحده فقط حق التقرير بشأنه. وتساءل رئيس المجلس الدستوري كيف يمكن أن ينفذ قانون تم إبطال آلية تطبيقه، وأكد استغرابه لمحاولات تطبيق مواد منه في ظل إبطال مواد أخرى، خاصة تلك المتعلقة بحقوق المستأجرين وتحديد الزيادات واستحالة تشكيل صندوق الدعم قبل إعادة النظر بالمواد الملغاة، وأشار إلى أهمية ما صدر عن الهيئة العامة لمحكمة التمييز بشأن القرارات الخاطئة لبعض المحاكم».

وأكدت اللجنة أنّ «توضيحات رئيس المجلس الدستوري، تُضّاف إلى كل المعلومات المتعلقة بالقانون المعطل والتي صدرت عن دولة رئيس مجلس النواب، ووزير العدل وهيئة التشريع والإستشارات ومجلس شورى الدولة ووزير المالية، والتي أجمعت على عدم قابلية القانون بوضعه الراهن للتطبيق. ورغم ذلك نجد أنّ مجلس القضاء الأعلى يصر على تجاهل كل تلك المعطيات وإدارة الظاهر لها، بما فيه القرار الذي صدر بالإجماع بتاريخ 2016/5/9 عن الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي تضم عشرة رؤساء محاكم تمييز والمتعلق

شارك رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كاسترو عبدالله في المؤتمر الرابع للزراعة والأغذية في فرنسا، والتي كلمة أعلن فيها الوقوف «إلى جانب الـ CGT بكل فروعه وقطاعاته في معركة النضال ضد سياسات الحكومة الفرنسية».

وقال: «نحن في لبنان نعانى من سياسات القمع والفساد والطائفية، فساد السلطة بكل أطرافها، هناك من نلتقي معهم في مواجهة الإرهاب والعدو الصهيوني إلا أنهم من السلطة الفاسدة فيما يخص حقوق العمال والمستخدمين، إن حقوقنا وحرياتنا النقابية تنتهك رغم كل التحركات النقابية والشعبية التي نقوم بها كعمال وموظفين ومزارعين وشغيلة ومياومين».

وإذ انتقد الاتحاد العمالي العام في لبنان تناول خروج الاتحاد الوطني لنقابات العمال منه. وتطرق إلى الواقع النقابي العربي لافتاً إلى أنه «ليس بأفضل حال مما نحن عليه